الأمم المتحدة A/67/PV.24

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٢٤**

الاثنين ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البندان ٧٢ و ٧٣ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي السابع عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/67/253)

تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي التاسع عشر للمحكمة الدولية (A/67/214)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للقاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد يونسن (المحكمة الجنائية الدولية لرواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن أخلص التهاني لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة وأتمنى لكم النجاح في منصبكم.

من دواعي الشرف الكبير لي أن أخاطب الجمعية العامة للمرة الأولى وأن أعرض التقرير السابع عشر (A/67/253) للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويسرني أن أبلغ بأن هذا سيكون أحد آخر البيانات التي يدلي بها رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أمام الجمعية العامة فيما يتعلق بالتقرير السنوي، إذ أننا سرعان ما نقترب من اختتام ولايتنا.

يسرني أن أبلغ بأننا قد أنجزنا قدرا كبيرا من العمل خلال العام الماضي لاختتام أعمالنا. ولا نزال نسير حسب الجدول المقرر لإصدار الأحكام النهائية المتبقية من المحاكمات مع نهاية هذا العام والفراغ من جميع الاستئنافات مع نهاية عام ٢٠١٤.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومنذ تقرير العام الماضي المقدم إلى الجمعية العامة (A/66/209)، ما انفكت المحكمة تمر بعملية انتقال كبيرة ينصب تركيزها فيها على الأنشطة القضائية والإدارية على السواء. وأصبح النشاط القضائي والقانوني يزيد من تركيزه على طلبات إحالة القضايا إلى رواندا ويجري توجيه الطاقات الإدارية بصورة متزايدة نحو تخفيض فرع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وتقديم الدعم لفرع آروشا الذي بدأ عمله في تموز/يوليه. ومهما يكن من أمر، فلم يؤثر هذا في جوهر عملنا، وقد أتممنا جميع إجراءات المحاكمة الابتدائية ومحاكمة الاستئناف بطريقة سريعة وعادلة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أصدرت المحكمة خمسة أحكام ابتدائية، وسبعة أحكام استئناف، مما يشمل ما مجموعه ١٧ متهما. واعتبارا من اليوم بلغ عدد الأشخاص الذين اكتملت عملية صدور الأحكام بحقهم على مستوى المحاكمة الابتدائية ٧٤ شخصا، وبلغ مجموع الأشخاص الذين استُكملت قضاياهم على مستوى الاستئناف ٤٤ شخصا. في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصدرت المحكمة الحكم قبل الأخير في القضية التي تشمل متهمين متعددين في قضية بيزيمونغو وآخرين. أما فيما يتعلق بالمتهمين الأربعة، فقد أصدرت المحكمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أحكامها القطعية بشأن قضية متهمين متعددين، أي قضية كاريميرا وآخرين. وهذا يمثل أسرع حكم تصدره المحكمة في قضية متهمين متعددين، مما يظهر أن الجهود الرامية إلى تحسين الكفاءة التي بدأها الرئيس بايرون قبل عدة سنوات كان لها تأثير إيجابي على استراتيجية الإنجاز التي تتبعها المحكمة، من دون المساس في الحق في محاكمة عادلة.

وبالإضافة إلى ذلك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أيدت دائرة الاستئناف القرار الأول القاضي بإحالة قضية من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى رواندا لإجراء المحاكمة. وبعد أن تم وضع الترتيبات لرصد المحاكمة في رواندا، نقل جان أوينكندي إلى رواندا في نيسان/إبريل ٢٠١٢، حيث ينتظر حاليا البدء بمحاكمته. وسوف ترصد المحكمة عن كثب محاكمة أوينكندي، وستواصل تقديم الدعم لبناء القدرات الحالية لزيادة تعزيز القضاء الرواندي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية الشهود.

وقد أصدرت المحكمة الابتدائية قرارا آخر في حزيران/يونيه يقضي بإحالة أحد المتهمين قيد الاحتجاز لدى المحكمة ويتعلق ببرنار مونياغيشاري. أما القرار المتعلق بإحالة القضية إلى رواندا فهو حاليا قيد الاستئناف. ونتوقع بأن يصدر قرار الاستئنافات بشأن إحالة مونياغيشاري قبل نهاية هذا العام، وسيصدر الحكم النهائي المتبقي في قضية نغيراباتوري. وأود أن أذكر أن أي استئناف يتعلق بقضية نغيراباتوري ستصدره آلية الأعمال المتبقية، حيث تم تحديد الموعد النهائي لتقديم الاستئنافات لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ٣٠ حزيران/يونيه، ولا نزال على المسار الصحيح لإنجاز الاستئنافات الحالية المعلقة بنهاية عام ٢٠١٤.

كذلك، لا بد من الإشارة إلى أن المسؤولية عن القضيتين المعلقتين بشأن ازدراء المحكمة/وشهادة الزور، حيث قد تأكد صدور لوائح الاتهام بالفعل، لا تزال بيد المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وهذا يعني أنه سيكون من الضروري استدعاء قضاة مؤقتين من القائمة لتشكيل المحاكم لتلك المحاكمتين المتعلقتين بازدراء المحكمة، ما أن يتم إلقاء القبض على المتهمين. ومن المتوقع أن يتم إنجاز المحاكمة بعد سنة تقريبا من وقت إلقاء القبض على المتهمين ونقلهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وما كان سيتيسر لنا أن نبلغ هذه المرحلة المتقدمة من العمل لولا الجهود التي قام بها جميع موظفينا وما قدموه من

مساهمات لم تمر من دون ملاحظة. إن القضاة الدائمين الـ ١١ و الثلاثة قضاة المؤقتين العاملين في المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ما برحوا يعملون من دون كلل لإنجاز اعمال المحكمة. بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيه من هذا العام، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٥٤ (٢٠١٢) الذي يمكن ثلاثة من زملائي القضاة وأنا من العمل بعد تاريخ انتهاء مدة عملنا للوفاء باستراتيجية الإنجاز. وفي الوقت الراهن، أود أن أشكر مجلس الأمن على التمكين من هذه التمديدات، وأشكر القضاة لدينا على تفانيهم واستعدادهم للبقاء مع المحكمة لإنجاز عملهم.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حسن جالو، الذي عينه الأمين العام في وقت سابق من هذا العام مدعيا عاما لآلية الأعمال المتبقية. وسيواصل السيد جالو العمل بوصفه مدعيا عاما للمحكمة الجنائية الدولية ويقوم حاليا بجهود جبارة لتيسير نقل القضايا إلى آلية الأعمال المتبقية.

أما اقتفاء أثر الفارين من العدالة، فيقع في صلب العمل المتبقي لدى المدعي العام من خلال الدور الذي سيضطلع به في آلية الأعمال المتبقية. ولا يزال يوجد تسعة متهمين فارين وجهت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تهما إليهم.

ولكن لن يحاكم أي من هؤلاء الفارين أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويعتبر المدعي العام ثلاثة من الفارين ضمن من يتحملون اكبر قد من المسؤولية عن تخطيط الإبادة الجماعية وتنفيذها، وهو لذلك مصمم على أن تبقى قضاياهم أمام محكمة دولية. وسيقدم فيليسيان كابوغا وبروتايس مبيرانا وأوغستين بيزيمانا للمحاكمة أمام آلية تصريف الأعمال المتبقية حينما بتم اعتقالهم. واستكملت إجراءات حفظ أدلة الادعاء بموجب المادة ٧١ مكررا لجميع الفارين الثلاثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لضمان بقاء الأدلة متوفرة حينما يتم اعتقال هؤلاء الفارين من ذوي الرتب العليا. وأحيلت القضايا المتعلقة بالفارين الستة المتبقيين إلى رواندا، ويعمل مكتب المدعي العام بشكل وثيق مع المدعي العام الرواندي لتسليم ملفات القضايا وتبادل المعلومات.

وأود أن أتوقف لحظة لأعرب عن التهاني لرئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ولرئيس المحكمة، اللذين تم تعيينهما في وقت سابق هذا العام للإشراف كل حسب منصبه في آلية تصريف الأعمال المتبقية. كما أود أن أشيد برئيس قلم المحكمة السابق في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، السيد أداما دييغ الذي، بعد أكثر من عقد من العمل في المحكمة، عين مؤخرا مستشارا خاصا للأمين العام معنيا بمنع الإبادة الجماعية. وأهنئ السيد دييغ على هذا الانجاز المهني المستحق عن جدارة، وأشيد بالأمين العام على اختياره للمستشار الخاص. والسيد دييغ مؤهل تأهيلا بارزا لمنصب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، وتتطلع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى العمل معه بشكل وثيق حيثما أتيحت الفرصة لتوحيد جهودنا في مكافحة الإفلات من العقاب.

كما أود أن اشكر السيد دييغ على كل العمل الذي اضطلع به هو وموظفوه للمساعدة في وضع الترتيبات العملية لتنسيق تقديم الخدمات الإدارية وغيرها لآلية تصريف الأعمال المتبقية، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، وعلى عمله المستمر مع الدول الأعضاء بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك مسائل التعاون المختلفة وإنفاذ الأحكام ونقل الأشخاص الذين برئت ساحتهم والذين قضوا فترة الأحكام الصادرة بحقهم إلى مواقع أخرى.

وفي ما يتعلق بإعداد سجلات المحكمة لنقلها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، نود أن نشكر الفريق العامل المعني بإدارة المحفوظات والسجلات التابع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على جميع الأعمال الجدية التي قام

بها طوال هذه العملية. كما نشكر المكاتب التي عمل معها الفريق بصورة وثيقة لإعداد نشرة الأمين العام التي صدرت مؤخرا المعنونة ”المحكمتان الجنائيتان الدوليتان: حساسية المعلومات وتصنيفها، والتعامل معها وتقييد الاطلاع“ (ST/SGB/2012/3). على سجلات المحكمتين والآلية، بما في ذلك آلية تصريف الأعمال المتبقية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ومكتب الشؤون القانونية ومحفوظات وسجلات قسم إدارة المحفوظات والسجلات التابع لإدارة الشؤون الإدارية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت المحكمتان الجنائيتان لرواندا ويوغسلافيا السابقة أيضا بشكل وثيق مع مكتب الشؤون القانونية على إعداد القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لآلية تصريف الأعمال المتبقية، مما أدى إلى نشرها في حزيران/يونيه الماضي.

بعد ذلك، أتناول العمل في المستقبل. ونحن ممتنون للغاية للأمين العام على تعيينه السيد باسكال بيسنير، القائم بالأعمال السابق لنائب رئيس قلم المحكمة، نائبا لرئيس قلم المحكمة، ونود أن نهنئ السيد بيسنير على تعيينه. وسيضمن الإجراء السريع الذي اتخذه الأمين العام أن تحظى قيادة قلم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بانتقال سلس طوال الفترة المؤقتة ريثما تكتمل عملية تعيين رئيس جديد لقلم المحكمة. وينتظر رئيس قلم المحكمة الجديد عبء كبير للعمل فيما يتعلق بتقليص آلية تصريف الأعمال المتبقية وتقديم الدعم لها بغية تيسير نقل المهام من المحكمة إلى الآلية. وتشعر المحكمة بالامتنان على اضطلاع السيد بيسنير بهذه العملية ريثما يعين رئيس جديد لقلم المحكمة.

وأتناول الآن مسألة ما فتئت في صدارة المشاكل التي تواجه المحكمة في الأعوام الأخيرة، وهي مسألة سنظل نعاني منها في المستقبل إذا لم يتخذ إجراء. وبعد إصدار حكم المحكمة العام الماضي في قضية بيزيمونغو وآخرين، هناك حاليا خمسة أشخاص برئت ساحتهم وهي ملتزمة بتوفير الحماية لهم في أروشا. ويقيم هؤلاء الأشخاص حاليا في بيت آمن، بدون وثائق للسفر، وهم منفصلون عن أسرهم مع تقييد حرية انتقالهم، وعدم السماح لهم بالحصول على فرص العمل.

وتقتضي سيادة القانون أن يتمكن من برئت ساحتهم بصورة قانونية من استئناف حياتهم مع التمتع الكامل بحقوقهم، لكن هناك أشخاصا يقيمون حاليا في بيت آمن لفترة أطول من المعقول. وأحد هؤلاء المبرأة ساحتهم قضى الآن أكثر من ست سنوات. وبدون دعم الدول الأعضاء لقبول الأشخاص، لا يمكن التنبؤ بطول الوقت الذي قد يظلون فيه عالقين في أروشا. ولذلك أكرر مناشدتي سلفي الاثنين تحديد تعاون الدول الأعضاء في تنفيذ إستراتيجية تجعل نقل من برئت ساحتهم إلى مواقع أخرى أمرا ممكنا.

واختتم بياني الآن بإبداء بعض الأفكار بشأن تراث المحكمة. ففي هذا العام، استمرت عملية التقليص التي بدأت في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩ بفصل ١٠٠ موظف تقريبا منذ كانون الثاني/يناير. وإذ يغادر آخر موظفينا، فإننا الآن نفقد خبرتنا الجماعية وذاكرتنا. وإذا لم يتوقف هذا الأمر الآن، سيكون من العسير للغاية استعادة التراث في المستقبل. ولذلك، انخرطت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عدة أنشطة للتوعية باعتبارها وسيلة لجمع وتبادل أهم جوانب أعمال المحكمة قبل إغلاق أبوابها. ولا تزال اللجنة المعنية بتراث المحكمة، بالاقتران مع الجهود التي تبذل على نطاق المحكمة، تعمل بقوة على المحافظة على السجلات. ويوصل فريق التراث التابع لمكتب المدعي العام العمل بسرعة ووصل إلى مرحلة متقدمة في استكمال مشروعه المتعلق بالتراث.

وخلال العام الماضي، شملت مشاريع تراث المحكمة المشاركة في مشروع يتعلق بإذكاء وعي الشباب وتثقيفهم في مجال منع الإبادة الجماعية في منطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن

أنشطة بناء القدرات لـ ١٠٠ من المهنيين القانونيين في رواندا. وإضافة إلى ذلك، طوال مرحلة التقليص الحالية، اجتذبت المحكمة عددا أكبر من الزوار، وزار أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص موقع المحكمة على شبكة الانترنت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وحدها. وإذا لم تخصص موارد للمحافظة على تراثنا، سنتعرض لخطر خسارة الدروس التي استخلصتها مؤسسة ساعدت على تشكيل القانون الدولي. ونأمل أن تواصل الجمعية العامة دعم جهودنا للمحافظة على تراثنا من خلال تلك المشاريع.

وبالنيابة عن المحكمة، أود أن أعرب عن امتناني على الدعم الذي قدمته حكومات الدول الأعضاء طوال الأعوام الـ ١٨ الماضية. وواصلت الدول الأعضاء تقديم المساعدة إلى المحكمة باعتقال الأشخاص وتوفير المرافق لاحتجاز الأشخاص المدانين وإبداء رغبة متميزة في تيسير نقل الشهود من أراضيها، وتقديم مساهمات اختيارية فيما يتعلق بالمساعدة المالية وغيرها. وهناك أكثر من ٧٠ جنسية ممثلة في المحكمة، ولا يمكننا الإفراط في التركيز على الدور الكبير الذي اضطلعت به أي دولة عضو وكل موظف في المحكمة خلال هذه الأعوام الـ ١٨. وإذ تقترب أعمالنا من النهاية، لا بد أن أقول إنه من دواعي شرفي أن أكون جزءا من المحكمة، ويسرني كثيرا ويشرفني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للقاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة.

القاضي ميرون (المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا اليوم لتقديم تقرير المحكمة السنوي التاسع عشر إلى الجمعية العامة (A/67/214). وأود أيضا، سيدي الرئيس، أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على توليكم رئاسة الجمعية العامة.

كما يعلم أعضاء الجمعية، فإن هذه هي فترة ولايتي الثانية في رئاسة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وكانت فترتي الأولى بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. وولايتي الجديدة تأتي مقترنة بنفس الالتزامات، التي كانت موجودة في ولايتي الأولى، تجاه المجتمع الدولي. وتأتي على رأسها ضرورة إنجاز ولاية المحكمة على وجه السرعة مع إيلاء الاحترام الكامل لحقوق المتهمين في اتباع الإجراءات القانونية الواجبة والاعتبار الواجب لحماية الضحايا والشهود.

وكما سيُعرف من تقريري، فإن المحكمة قد اقتربت جداً من إنجاز ولايتها ويجري بذل جميع الجهود لضمان الانتهاء بصورة منظمة من عمل المحكمة ضمن الحدود الزمنية التي حددها مجلس الأمن. ولكن، وكما وعى المجتمع الدولي على مر السنين، فإن عملية المحاكمات الجنائية الدولية هي حتما عرضة للتقلبات الشائعة في جميع إجراءات القانون الجنائي، مثل الكشف المتأخر عن مواد نافية للتهم. غير أنه مما يعقد محاكماتنا أكثر ذلك التعقيد الملازم للإجراءات الجنائية الدولية، بما في ذلك النطاق الجغرافي للادعاءات الأساسية وعدد الحوادث التي يوجه الاتهام بشأنها وحقيقة أن المحاكمات تجري بعيداً عن الإقليم الذي ارتكبت فيه الجرائم.

وتنشأ أيضا ظروف غير متوقعة يكون من أثرها التعجيل بسير المحاكمات ودعاوى الاستئناف على السواء، مثل مرض متهم أو وفاة محام أو التأخيرات الناجمة عن حق المتهم، رجلا كان امرأة، في ترجمة المواد إلى لغته والتأخيرات في تعاون الدول أو في تأمين الشهود. وبالإضافة إلى ذلك، فقد يتأثر التقدم المحرز في القضايا سلبا بخسارة موظفي المحكمة من ذوي الخبرة والموهوبين في الدوائر وكذلك بالتزامات القضاة والموظفين على السواء بإجراءات أخرى متزامنة، بما في ذلك محاكمات الجرائم الأساسية والمحاكمات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة.

وتخلق هذه العوامل تحديات لا حصر لها للمحكمة وتؤكد حقيقة أن التنبؤ بطول الإجراءات في المحكمة هو، على أفضل

تقدير، فن لا علم. ومع ذلك وعلى الرغم من هذه التحديات، تظل المحكمة ثابتة في التزامها بتلبية رغبة المجتمع الدولي في أن تنتهي المحكمة من إجراءاتها. وأواصل أنا وزملائي البحث عن وسائل جديدة ومبتكرة لزيادة كفاءتنا من دون التضحية بالتزامنا بالجودة والإجراءات القانونية الواجبة.

ونحن نحرز تقدما هائلا بالفعل. وخلال الأشهر الـ ١٢ المقبلة، من المتوقع الانتهاء من جميع المحاكمات باستثناء تلك المتعلقة بمتهمين جرى القبض عليهم مؤخرا وسيتمثل الجزء الأكبر من عمل المحكمة في نظر دعاوى الاستئناف. وستنتهي دائرة الاستئناف من معظم دعاوى الاستئناف تلك في موعد غايته كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ وستدخل الدعاوى الأخرى في اختصاص الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين – والتي تُسمى الآن ببساطة آلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين – وهي المؤسسة التي أنشأها مجلس الأمن لتولي مسؤولية المهام الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فيما تنتهي هاتان المؤسستان الرائدتان من عملهما. وقد بدأ فرع الآلية في أروشا عملياته في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، بما يتماشى تماما مع قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، وأتوقع أن يتم تدشين فرع الآلية في لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ بنفس السلاسة.

وكما أشرت في البداية، فإن هذا هو تقرير المحكمة السنوي التاسع عشر إلى الجمعية العامة وسنحتفل في أيار/مايو المقبل بمرور ٢٠ عاما على اتخاذ مجلس الأمن للخطوة ذات الأهمية الحيوية المتمثلة في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي ضوء هذا المعلم، أعتقد أنه من المناسب تماما التركيز للحظة على الإنجازات اللافتة التي حققتها المحكمة خلال السنوات التي تلت ذلك – وهي إنجازات لم تسهم في تحقيق السلام والمصالحة في بلدان يوغوسلافيا السابقة فحسب، ولكن كان لها صدى أبعد من تلك المنطقة، مما أدى إلى إنشاء محاكم دولية أخرى وإيجاد ثقافة دولية جديدة للمساءلة.

وأنا لست بحاجة إلى أن أذكر هذه الجمعية بأنه في أعقاب إغلاق محكمتي نورمبرغ وطوكيو بعد الحرب العالمية الثانية، نُسيت تقريبا فكرة العدالة الجنائية الدولية – المتمثلة في إخضاع الذين يُزعم أنهم ارتكبوا أسوأ الجرائم للمساءلة. غير أنه بإنشاء المحكمة في عام ١٩٩٣، حدثت صحوة جديدة. ومن المسلم به أن المحكمة كانت، عندما أنشئت في البداية، لا تعدو كونها فكرة مثالية تعبر عن غضب المجتمع الدولي إزاء الأعمال الوحشية التي كانت تُبث على شاشات التلفزيون فيما كان الصراع محتدما في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة. وفي ذلك الوقت، لم يكن هناك سوى القليل من الإيمان الحقيقي أو الفهم الحقيقي لما يمكن للمحكمة أن تنجزه فعلا بوصفها تدبيرا لتحقيق العدالة أو حتى استعادة السلام. وكان المأمول فحسب أن يكون بوسع المحكمة أن تفعل شيئا.

ومن المحاكمة الأولى، أثبتت المحكمة للمجتمع الدولي أنها يمكن أن تفعل أكثر من ذلك بكثير. وفي الحكم تلو الآخر، لم تكتف المحكمة بالنظر بصبر وجهد جهيد في الأدلة وإفادات الشهود بخصوص الجرائم التي يُدعى أنها وقعت خلال أحد أسوأ الصراعات على مدى جيل بأكمله؛ بل أنها بثت أيضا الحياة في قوانين لم تُطبق إلا نادرا حتى ذلك الحين وشرعت في عملية حيوية لتوضيح وتحديد معالم القانون الإنساني الدولي، مع إيلاء الاحترام الكامل لحقوق المتهم ومبدأ الشرعية.

بل أن المحكمة، ومنذ البداية تماما، قطعت أشواطا طويلة في صياغة مجموعة متماسكة وقوية من قواعد القانون الإنساني الدولي العرفي وحققت تقدما كبيرا، لا سيما في ما يتعلق بالجرائم ذات الطابع الجنسي والتي لم تتطرق إليها في الغالب المحاكم التي سبقتها إبان الحرب العالمية الثانية. ومن خلال

أحكامها، أوضحت المحكمة أن جريمة الاغتصاب يمكن أن تشكل أيضا جريمة تعذيب وجريمة إبادة جماعية. وقررت المحكمة أن عدم كفاية الأدلة على مقاومة الجريمة الجنسية لا يمكن أن يكون أساسا للاستدلال على رضا الضحية في زمن الصراع المسلح وأن الإفادة غير المدعومة بأي براهين لشاهد واحد يمكن أن تكفي، إذا ثبتت موثوقيتها ومصداقيتها، لدعم الإدانة بتهمة الاغتصاب. وفتحت المحكمة، بقيامها بذلك، الطريق أمام تركيز المجتمع الدولي مجددا على جرائم العنف الجنسي أثناء الصراعات المسلحة وحفزت الأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات دعما للمرأة وغيرها من الضحايا في جميع أنحاء العالم.

بالإضافة إلى ذلك، قادت المحكمة المساعي للتوصل إلى أن حصانة الدولة لا تشكل عائقا أمام الملاحقة القضائية في محكمة دولية، وتلك نتيجة أكدتها محكمة العدل الدولية، في قضية مذكرة الاعتقال. وساعدت أحكام المحكمة على تمكين المحاكم الأخرى، مثل المحكمة الخاصة لسيراليون، من توجيه الاتهام لرؤساء الدول السابقين، وغيرهم من الزعماء الكبار، ومن اعتماد حكم في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يلغي حماية الحصانة لرؤساء الدول.

واضطلعت المحكمة أيضا بدور أساسي في تسليط الضوء على إلغاء التمييز التقليدي بين القوانين التي تنطبق على النزاعات المسلحة الدولية وتلك المنطبقة على النزاعات المسلحة الداخلية. ووجدت المحكمة أنه يمكن ويتعين تطبيق نفس القواعد على النزاعات الدولية وغير الدولية، وأن للمدنيين في كل مكان الحق في نفس الحماية، أيا كان الوصف القانوني لنزاع مسلح ما. وأوضحت المحكمة أيضا معنى شخص محمي بموجب اتفاقيات جنيف، متوصلة إلى أن الولاء والحماية الفعالة هما المعياران الموجهان وليس الجنسية، وهو عامل لا يوفر أية حماية عندما يتعلق بعنف بين الأعراق.

لكن لا تقتصر إنجازات المحكمة على القانون الموضوعي. وفي الواقع قدمت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أيضا إسهامات هامة للغاية في قانون الإجراءات والأدلة الجنائي الدولي. وقد أرست المحكمة بنجاح أفضل جوانب إجراءات القانون المدني والتخاصم، منشئة هيئة دولية للقانون الإجرائي لا تتيح فقط إجراء محاكمات عاجلة، بل أيضا محاكمات تتوافق مع أعلى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، و تخصيص الاحترام الواجب للكرامة الإنسانية للمتهم. وشكلت قواعد الإجراءات والأدلة الخاصة بالمحكمة الأساس لقواعد الإجراءات والأدلة التي اعتمدتها المحاكم الجنائية الدولية التي ظهرت بعد ذلك.

وفي نفس الوقت كان للمحكمة أيضا أثر عميق في تطوير النظم القانونية لبلدان يوغوسلافيا السابقة، و قدمت إسهامات عظيمة في قدرة تلك البلدان على البت في القضايا التي تنطوي على ارتكاب أعمال وحشية مزعومة على أراضيها، وعلى تقديم الذين لا يزال يتعين محاكمتهم إلى القضاء. وساعدت المحكمة، من بين أمور أخرى، على إنشاء الدائرة الخاصة بجرائم الحرب في البوسنة؛ وتقاسمت تجربتها وخبرتها مع قضاة من صربيا وكرواتيا والبوسنة؛ وأبانت عن ثقتها بالكفاءة المهنية لنظرائها في المنطقة، من خلال نقل متهميها من الدرجتين الدنيا والمتوسطة للملاحقة القضائية.

وباختصار، كانت المحكمة حقاً قصة نجاح. ولكنني إذ أشرت اليوم إلى العديد من إنجازات المحكمة، من الواضح لي أيضا أن تلك هي حقا إنجازات للدول الأعضاء في الأمم المتحدة كذلك. ومن دون الدعم الكبير الذي قدمته الدول الأعضاء منذ وقت طويل للمحكمةما كان في الإمكان تحقيق ما أنجزناه. وبسبب تعاونها والتزامها، كان للمحكمة ونجاح أعمالها على مدى العقدين الماضيين أثر عميق في مجال العدالة الجنائية الدولية. إذن، بينما يرغب المجتمع الدولي، بشكل

مفهوم في انتهاء المحكمة من عملها، في أقرب وقت ممكن، آمل في أن يفكر أعضاء المجتمع الدولي أيضا بفخر مبرر بشأن الفوائد الاستثنائية التي تحققت نتيجة استثمار المجتمع الدولي الأولي في المحكمة، ودعمهم خلال السنوات التي تلت.

بعد مرور ما يقرب من عقدين على وجود المحكمة، رسخت المحكمة جدوى القضاء الجنائي الدولي وقدرته على الإنفاذ، ومهدت الطريق لظهور محاكم دولية جديدة، وتصدرت إطار ما هو فعليا نظام عالمي جديد، يمكن فيه محاسبة جميع من يشتبه بارتكابهم انتهاكات جسيمة للقواعد الإنسانية، وحقوق الإنسان في أوقات الحرب، على أفعالهم، والذي يكون فيه السؤال ليس هل سيساءلون، بل متى وأين سيساءلون. أهنئ زملائي على هذا الإنجاز، وأشكرهم بحرارة على ثقتهم الراسخة بعملنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

يكرر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، مرة أخرى هذا العام، دعمهم القوي لعمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، و المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. تقدم المحكمتان إسهامات قيمة لهدفنا المشترك المتمثل في إنهاء الإفلات من العقاب عن الجرائم الدولية الجسيمة. ويشكر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الرئيس ميرون والرئيس يونسن على إحاطتيهما الإعلاميتين، ويثنون على جهودهما فيما يخص استكمال عمل المحكمتين. كما نشيد أيضا إشادة خاصة بعمل جميع موظفي المحكمتين.

أدت المحكمتان أدواراً رئيسية في تعزيز سيادة القانون وتوطيد الاستقرار والمصالحة، على المدى الطويل، وليس فقط في منطقة البلقان ورواندا. وكان لاجتهادهما القضائي آثار أوسع بكثير. ومنذ إنشاء المحكمتين، جسدتا الحاجة إلى مكافحة الإفلات من العقاب ورفض المجتمع الدولي ترك مقترفي أخطر الجرائم التي تسبب قلقا دوليا يفلتون من قبضة العدالة. وتصدرتا إصدار اجتهادات قضائية، كانت مصدر إلهام لجميع المحاكم الوطنية والدولية، التي تبت في مثل هذه الجرائم، أو عليها أن تبت فيها مستقبلا. وسجلاتهما تشهد بذلك.

والعدالة الجنائية الدولية قائمة الآن بوجود المحكمة الجنائية الدولية الدائمة؛ التي أصبحت السيادة لها، وعاجلا أو آجلاً، سيساءل الجناة على ما اقترفوه من جرائم. وأظهر إلقاء القبض على كل من راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش، الهاربين منذ فترة طويلة، وسرعة إحالتهما إلى لاهاي، تلك الحقيقة. ومحاكمتهما، كما هو الحال فيما يتعلق بباقي القضايا المعروضة على المحاكم، ستعني القيام بواجب توفير العدالة للضحايا وأسرهم. ونذكِّر بأن تعاون الدول يبقى حجر الزاوية فيما يخص قدرة المحكمتين على استكمال ولايتيهما، وخصوصا التعاون فيما يخص إحضار المتهمين للمثول أمام القضاء.

فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نذكر بأنه رغم النداءات المستمرة من جانب المجتمع الدولي، فلا يزال تسعة من المتهمين طلقاء. ولا يزال عدم إلقاء القبض على أولئك المتهمين مدعاة قلق بالغ. ومن بين من لا يزالون طلقاء ثلاثة متهمين رئيسيين يُزعم بمسؤوليتهم عن أشنع الفظائع، ومنهم فليسيان كابوغا. إننا ندعو جميع الدول المعنية إلى تكثيف جهودها لكفالة إلقاء القبض على كل المتهمين وإحالتهم إلى المحكمتين.

نشير إلى أن تعاون صربيا وكرواتيا، والبوسنة والهرسك مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كان وافيا بالغرض عموما، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي جرى خلالها وفاء صربيا بشكل خاص بأحد التزاماتها الرئيسية،

بإلقائها القبض على غوران هادزيتش، الذي هو آخر متهم ستجري محاكمته من قبل المحكمة.

وما زال البلدان يلتزمان بالوفاء بواجباتهما إزاء المحكمة والعدالة. واستكمال عملية إحقاق العدالة بالنسبة للجرائم المرتكبة خلال الصراعات في يوغوسلافيا السابقة أمر أساسي لمصالحة دائمة. والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يبقى شرطاً أساسياً لعملية تحقيق الاستقرار والانتساب في غرب البلقان، كما أنه شرط أساسي للعضوية في الاتحاد الأوروبي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مؤمن (بنغلاديش).

ويطالب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أيضاً الحكومات المعنية بمتابعة محاكمات جرائم الحرب الداخلية بمزيد من الحزم والتصرف السليم. وينبغي للقادة السياسيين أن يتجنبوا التصريحات والإجراءات التي قد تثير الشكوك حول أهمية المصالحة والحاجة إلى خدمة العدالة من خلال محاكمة مرتكبي جرائم الحرب. وما فتئنا نحث جميع الدول على التعاون مع المحكمتين في امتثال تام لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يلاحظ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء مع التقدير أن المدعي العام يكثف جهوده لتعقب الفارين المتبقين، وفي هذا الصدد، فقد التمس الدعم من المنظمات الإقليمية في شمال أفريقيا وفي جنوبها. ونلاحظ أيضاً أن المشاورات النشطة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والدول الأعضاء ساعدت أيضاً على حصر مجال البحث عن الفارين الثلاثة الرئيسيين. والتعاون مع الدول مطلوب لضمان القبض على الفارين.

واعترافاً بالقدرات المحلية المعززة، دعا مجلس الأمن في قراريه ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى إحالة جميع المتهمين من المستويين الأدنى والمتوسط إلى الولايات الوطنية المختصة لمحاكمتهم أمام المحاكم الوطنية. ونرحب بالجهود التي تبذلها رواندا، بالتعاون مع المانحين الدوليين، لتعزيز النظام القضائي الرواندي وزيادة قدرته على النظر في الحالات التي تحيلها إليه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء التزامهما بدعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرة القضاء الرواندي. ونلاحظ مع التقدير أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد استكمل إعداد الملفات المتعلقة بالفارين والمزمع إحالتها إلى ولايات قضائية وطنية، وأن مكتب المدعي العام سلم الملفات المستكملة تيسيراً لتوجيه عرائض الاتهام والمحاكمة وإصدار الأحكام أمام المحكمة العليا الرواندية.

ونرحب بعمل المحكمتين في تعزيز قدرات السلطات الوطنية على تناول حالات جرائم الحرب المتبقية بفعالية. وندعم تماماً- وبالوسائل المالية أيضاً- أنشطة التدريب وتبادل المعلومات، إلى جانب الوصول إلى مواد التحقيقات والأدلة المتاحة علانية من المحكمتين. وهذا أمر مهم لتركة المحكمة وللقدرة المحلية على إصدار أحكام قضائية في جرائم الحرب. والاتحاد الأوروبي، في إطارعمليته لتحقيق الاستقرار والانتساب في غرب البلقان، يشدد بصورة متزايدة على أهمية الملكية المحلية لتناول حالات جرائم الحرب تماشياً مع الحاجة إلى مكافحة الإفلات من العقاب.

ويرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أيضاً بتدشين فرع أروشا للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في ٢ تموز/يوليه عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

بعد انتخاب ٢٥ قاضياً سيعملون في تلك الآلية ويشكلون نواتها الرئيسية.

وفي أول قرار لها في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أيدت دائرة الاستئناف التابعة للآلية قراراً للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بإحالة إحدى الحالات إلى جمهورية رواندا لإجراء المحاكمة هناك. وإذ توصلت دائرة الاستئناف إلى قرارها، فقد أكدت أن النظام الداخلي للآلية وقواعد الإجراءات والأدلة تعكس استمرارية معيارية مع تلك الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ووفقاً لدائرة الاستئناف، فإن هذه العملية المتوازية ليست مجرد مسألة تتعلق بالملاءمة أو الكفاءة، بل إنها تتعلق باحترام مبادئ الأصول القانونية الواجبة والإنصاف الأساسي، وهما ركنان أساسيان للعدالة الدولية. ونتطلع إلى إنشاء فرع الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المنتظر تدشينه في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

أخيراً، نرحب بالخطوات التي اتخذتها المحكمتان فيما يتعلق ببناء القدرات ونشر المعلومات والتركة. ونلاحظ بصورة خاصة المؤتمر الذي استضافته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بشأن التركة العالمية للمحكمة، والجهود المبذولة لإنشاء مراكز للمعلومات في منطقة يوغوسلافيا السابقة. ونلاحظ كذلك الحلقات الدراسية وحلقات التدريب القانوني والمعارض التي تنظمها المحكمة الجنائية لرواندا. ومن المهم ألا تُنسى المعارف والدروس المستفادة في مكافحة الإفلات من العقاب.

السيد كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم أمام الجمعية العامة. وفي البداية، أشكر القاضي ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي جوينسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على عرضيهما الممتازين، وأهنئهما على سرعة إنجاز عمل المحكمتين.

والهند ملتزمة بالسلام العالمي وباحترام حقوق الإنسان، وهي ثابتة في دعمها لمكافحة الإرهاب. وترحب الهند بالتقدم الذي أحرزته المحكمتان في تنفيذ استراتيجيتهما للإنجاز. ويسعدنا أن جميع أجهزة المحكمتين لا تألو جهداً من أجل استكمال عملها بسرعة والإعداد لانتقال سلس إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ويسرنا أيضاً أن نلاحظ أنه في حين ركزت المحكمتان على هدفهما باستكمال ما لديهما من محاكمات في أقرب وقت ممكن من خلال تكثيف جلسات المحاكمة والإحالات والطعون وإعداد مشاريع الأحكام، فلم يغب عن بال المحكمتين عدم التضحية بالأصول القانونية الواجبة.

ويطمئننا تماماً أن الاستعدادات لبدء عمل الآلية تمضي حسب المقرر لها، بما في ذلك إعداد اقتراح بميزانية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وقواعد الإجراءات والأدلة للآلية. ونرحب بافتتاح فرع أروشا لآلية تصريف الأعمال المتبقية، والتي بدأت أعمالها في ١ تموز/يوليه. ونثق بأن تلك الآلية ستحرز تقدماً لا بأس به بقيادة القاضي ميرون، الذي يترأس الآلية أيضاً.

وإننا نقدر التعاون الوثيق بين المحكمتين ومجلس الأمن. ويسرنا ملاحظة أن التوصيات التي قدمها مجلس الأمن عملاً بطلب المحكمتين، بما في ذلك توظيف والإبقاء على المتدربين المؤهلين ومسائل أخرى، قد حققت نتائج ملموسة وساعدت المحكمتين على إحراز تقدم أسرع صوب تنفيذ استراتيجية الإنجاز وتدشين الآلية.

ونقدر الجهود الدؤوبة للقاضي ميرون، الذي اعتمد مجموعة متنوعة من الإصلاحات لتحسين أداء مختلف أقسام المحكمة. ونتيجة لذلك، أمكن تقديم مواعيد محاكمات

ملاديتش وهاديتش وكراديتش لعدة أشهر عن مواعيدها المنتظرة.

وبالمثل، فقد كانت بعض حالات الاستئناف سابقة للموعد المحدد لها بوقت كبير. وهذا مؤشر إيجابي للغاية، ونهنئ القاضي ميرون على هذا التطور الذي يجد منا الترحيب.

ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أكملت العمل على مستوى المحاكمة. وقد أيدت دائرة الاستئناف قرار إحالة أول قضية تنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى للنظر فيها. وأحيلت ست حالات أخرى تتعلق بمتهمين هاربين إلى رواندا. ومن الضروري أن تسير جميع المحاكمات على المسار الصحيح وأن يكتمل النظر فيها بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

ومن الضروري أيضا تقديم المساعدة إلى المحكمتين لتمكينهما من إكمال عملهما في الوقت المحدد. وقد استمعنا بعناية بالغة إلى الشواغل التي أثارها رئيسا المحكمتين فيما يتعلق بقدرتهما على مواكبة عملهما، مع التقيد بالجداول الزمنية المتوقعة لاختتام العمل. وأشار القاضيان إلى أن المحاكمات والطعون في محكمتيهما ما برحت تتأثر سلبا بنقص أعداد الموظفين وفقدان الموظفين الأكفاء. ونتشاطر الشواغل التي أعرب عنها القاضيان، خاصة بشأن ضرورة الاحتفاظ بالموظفين المناسبين ذوي الخبرة.

وأثار القاضيان أيضا مسألة نقل الأشخاص الذين برئت ساحتهم والأشخاص المدانين الذين أتموا مدة عقوبتهم. وقد أقام بعض هؤلاء في منازل آمنة في أروشا خلال السنوات الخمس الماضية. وهذه مسألة إنسانية هامة وتقتضي إيلاءها العناية اللازمة. ونحث الأمانة العامة ومجلس الأمن على النظر بعناية في الاقتراحات المقدمة من القضاة بشأن كيفية مواجهة هذا التحدي. فهي مسألة عملية وتحتاج إلى النظر فيها بغية إيجاد حلول عملية ومبتكرة لها. ونحن مستعدون للعمل مع أعضاء المجلس الآخرين من أجل حلها.

ونثني أيضا على جهود المدعيين العامين للمحكمتين فيما يتعلق بمبادرات التوعية، بما في ذلك التدريب الهادف إلى تعزيز قدرة النظم الوطنية على التعامل على نحو فعال مع الحالات التي تحال إليها. ونود المحافظة على تراث المحكمتين. ونتفق مع استنتاج القاضي يونسن بأن الأثر الذي ستتركه المحكمتان لن يقتصر على التصدي للإفلات من العقاب فحسب، بل يساعد أيضا على تحسين وسائل نشر العدالة في المنطقة بأسرها.

ويتسم تعاون جميع الدول المعنية مع تلك الجهود بأهمية بالغة لضمان اختتام ولايتي المحكمتين، فضلا عن إكمال استراتيجية الإنجاز بطريقة ناجحة. ونعرب في ذلك الصدد عن تقديرنا للجهود المتواصلة التي تبذلها صربيا، ونطلب من الدول الأخرى توسيع نطاق تعاونها بطريقة فعالة، كي يصبح ممكنا تحديد أماكن الهاربين المتبقين في أقرب وقت ممكن وتسليمهم بهدف إنهاء الإفلات من العقاب.

ونلاحظ أيضا مع الارتياح التقدم المحرز في تنفيذ الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ويمكن لمجلس الأمن معالجة أي مسائل وظيفية أو تشغيلية أو مؤسسية تتعلق بتنفيذ استراتيجية الإنجاز أو الآلية، بالتشاور مع الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، وبمساعدة مكتب الشؤون القانونية.

ومن رأينا أن المحكمتين قد نفذتا ولايتيهما بصورة بارعة. ونرى أيضا أن دعم مجلس الأمن هام للغاية في هذا الوقت الحاسم من عمر المحكمتين. وفي الوقت نفسه، نحث المحكمتين على مواصلة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للحفاظ على سير جداول المحاكمات والطعون في مسارها الصحيح. وسيمهد ذلك الطريق لمحاكمات ناجحة للمتهمين المتبقين،

فضلا عن تنفيذ مهام آلية تصريف الأعمال المتبقية بطريقة سلسة وفعالة.

السيد ندونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً أن أشكر القاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لتقريريهما الشاملين بشأن استراتيجية الإنجاز لدى المحكمتين.

تثني رواندا على إنجازات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال الفترة قيد الاستعراض، على الرغم من التحديات التي واجهتها فيما يتعلق بالتوظيف والاحتفاظ بالموظفين. وقد أصدرت المحكمة منذ نشأتها ٧٤ حكما، من بينها ٤٤ حكما صادرا من دائرة الاستئناف. وعلاوة على ذلك، أحيلت ثماني حالات إلى رواندا، من بينها حالتا اثنين من المتهمين المحتجزين. وترحب رواندا بهذه التطورات وتعرب عن امتنانها للمحكمة على تلك الإحالات التي تعزز الثقة برواندا ونظامها القضائي.

ولا تزال رواندا تواصل التعاون مع المحكمة، على النحو المبين في تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/67/253). وقد واصلت دائرة حماية الشهود في رواندا عملية تيسير الوصول إلى الشهود في كلا الطرفين، مع ضمان أمنهم ومساعدة تنقلهم من أروشا وإليها. وفي الوقت ذاته، فقد وسّعت حكومة بلدي دعمها للتحقيقات – كما دأبت دائما – فضلا عن توفير جميع الوثائق ذات الصلة.

ترحب رواندا بالقرار الذي اتخذته حكومة زمبابوي بالشروع في عملية مطاردة المتهم الهارب بروتايس مبيرانيا، بوصفه أحد المدبرين الرئيسيين للإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا ضد التوتسي في عام ١٩٩٤. ونحث البلدان الأخرى في المنطقة على بذل جهود مماثلة، والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تعقب واعتقال ونقل الهاربين المتبقين، وخصوصا فيليسيان كابوغا، بوصفه أخطر المطلوبين.

وترحب رواندا أيضا بالقرار الذي اتخذته المحكمة الاتحادية في كندا في كانون الثاني/يناير بتسليم ليون موغيسيرا إلى رواندا، وهو متهم بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، وقد اشتهر بخطاب الكراهية ضد التوتسي، الذي كان ألقاه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لتشجيع جميع الدول الأعضاء، وبخاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية، على اعتقال وتسليم جميع الهاربين المتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية من الذين يقيمون في أراضي تلك الدول.

ويأخذ وفد بلدي علما بالتزام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بمواصلة رصد حالتي الأب فنسيسلاس مونيشياكا ولوران بوكيباروتا، اللذين نقلا إلى فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ومع ذلك، تلاحظ رواندا مع الشعور بالقلق التأخير في اتخاذ الاجراءات اللازمة من جانب فرنسا، على الرغم من مضي خمس سنوات على إحالة المتهمين. وعليه، ندعو المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى تقديم تقرير أكثر موضوعية عن وضع محاكمة تلك القضيتين. ولعلنا نذكر فيما يتعلق بتلك المسألة أنه يحق للمحكمة – بموجب المادة ١١ مكررا من نظامها الداخلي – بل إن من واجبها إلغاء تينك الإحالتين إلى المحاكم الفرنسية إذا استمر التأخير.

وموقف رواندا فيما يتعلق بمحفوظات المحكمة الجنائية الدولية معروف جدا. فبلدنا يرى أن محفوظات المحكمة ينبغي أن تظل ملكا للأمم المتحدة. ذلك أن الإبادة الجماعية جريمة ضد الإنسانية. وعليه فإن من الصواب والمناسب أن تحافظ المنظمة التي تمثل المجتمع الدولي على تلك السجلات. ومع ذلك، فقد طلبت رواندا رسميا، وفي مناسبات عديدة، أن تستبقى تلك المحفوظات المملوكة للأمم المتحدة في كيغالي

عقب إكمال عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ولا ريب أن تلك السجلات تشكل جزءا لا يتجزأ من تاريخنا، وتكتسي أهمية بالغة بالنسبة للحفاظ على ذاكرة الإبادة الجماعية وتثقيف الأجيال الشابة. إن استبقاء المحفوظات في رواندا من شأنه أن يكفل سهولة الوصول إليها من قبل الناجين من جرائم الإبادة الجماعية، والباحثين، والمجتمع الدولي على نطاق أوسع، بهدف تحقيق مهمة الأمم المتحدة في مجال تعزيز السلام وضمان منع الإبادة الجماعية.

لقد قطعت رواندا شوطا طويلا بدعم من المجتمع الدولي – بعد مضي ثمانية عشر عاما على جرائم الإبادة الجماعية المدمرة – نحو تحقيق العدالة للضحايا، وتعزيز المصالحة في أراضيها. فقد ألغيت الولايات القضائية المجتمعية، أو ما يعرف باسم ”غاكاكا“ (مجلس الحكماء) وأغلقت رسميا في ١٨ حزيران/يونيه بعد محاكمة ما يربو عن ٠٠٠ ٤٠٠ قضية إلى جانب إسهامها في تعزيز الحقيقة والمصالحة.

إن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، من جانبها، في مرحلتها النهائية الآن وقدمت عددا من الفارين من مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية إلى العدالة.

وفي الختام، تشيد حكومتنا بشعبها، وتثني على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وحكومات البلدان الشقيقة التي أسهمت في التئام شمل شعبنا ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة. إن رواندا، بوصفها مرشحة للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن يوم الأربعاء القادم، سوف تستمر، حال انتخابها، في دعم عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وآلية تصريف الأعمال المتبقية لتحقيق نفس الهدف.

السيد نورمان (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا.

تود مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمنا القوي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فضلا عن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين التي بدأت عملها حديثا، وتشجيع الدول على مواصلة دعمها لتلك المؤسسات.

تشيد مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا بالإنجازات الهامة للمحكمتين حتى الآن، فضلا عن جهودهما الرامية إلى إنجاز أعمالهما المتبقية بنهاية عام ٢٠١٤، على النحو المبين في استراتيجية الإنجاز لكل منهما.

إن سجل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يتحدث عن نفسه. اختُتمت بالفعل الإجراءات في ما يتعلق بـ ١٢٦ متهما، وهناك ٣٥ متهما متبقيا في مرحلة ما من مراحل الإجراءات أمام المحكمة. وترحب مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا بصفة خاصة ببدء الإجراءات القضائية ضد المتهمين الهاربين الأخيرين من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، غوران هادزيتش وراتكو ملاديتش اللذين سيمثلان أخيرا أمام العدالة بسبب أعمالهما. نحن نؤيد استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولا سيما التركيز على محاكمة كبار القادة، مع إحالة القضايا المتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة والدنيا إلى المحاكم الوطنية في يوغوسلافيا السابقة.

وفي ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وإنجازاتها الهامة، لقد أصدرت لوائح اتهام بحق ٩٢ فردا، رغم أن تسعة متهمين ما زالوا هاربين. وندعو الدول إلى بذل جهود خاصة لكفالة تقديم هؤلاء الفارين إلى العدالة، ونلاحظ أن قضايا ستة من الهاربين أحيلت إلى رواندا، مع احتفاظ الآلية بالولاية القضائية على قضايا أوغسطين بيزيمانا، فيليسين كابوغا وبروتايس مبيرانيا.

تعترف مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا بالعمل الممتاز للمحكمتين في إشراك المحاكم المحلية من خلال برامج التدريب والزيارات الدراسية وإحالة بعض القضايا. كان لهذا تأثير مباشر تمثل في زيادة قدرة الجهات الفاعلة المحلية على التعامل مع الجرائم الدولية الخطيرة والقضايا الرئيسية الأخرى. وتشمل الآثار المفيدة الأخرى تعزيز سيادة القانون وتعزيز المصالحة في تلك المناطق. ونقدر أيضا أنشطة التوعية الممتازة التي تضطلع بها كل من المحكمتين لجعل الأحكام متاحة ومفهومة للضحايا والمجتمعات المتضررة.

(تكلم بالفرنسية)

وتحيط مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا علما مع الارتياح أن فرع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين التي تغطي المهام الموروثة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا افتتح للعمل في تموز/يوليه. ونحن على ثقة بأن تسليم المهام المنبثقة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ – بالإضافة إلى العمل الذي تضطلع به لمحاكمة الفارين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ودعاوى الاستئناف وإعادة المحاكمة والمحاكمات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة وشهادة الزور – سيتم بنفس القدر من السلاسة. وتود المجموعة أن تؤكد على الأهمية التي تعلقها على عمل الآلية المتعلق بتنفيذ الأحكام وحماية الشهود، وصيانة محفوظات المحكمتين، وهي مهام متبقية بالغة الأهمية. وتحث مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا الآلية على إعطاء الأولوية للكفاءة في العمليات وتدعو المجتمع الدولي إلى منح الآلية الدعم الذي تحتاجه لتنفيذ ولايتها بفعالية.

أثبتت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قيمتهما من خلال الإسهام بصورة كبيرة في إعادة إرساء سيادة القانون، وتطوير الفقه القانوني في مجال الجرائم الدولية الكبرى، وتحقيق العدالة الفعالة لضحايا هذه الجرائم. إن عمل المحكمتين عزز بدرجة كبيرة قضية العدالة الجنائية الدولية، ووضع أساسا صلبا للمحاكم والهيئات القضائية في المستقبل. ستواصل أستراليا ونيوزيلندا وكندا تقديم كامل دعمنا وتعاوننا للمحكمتين والآلية في توخيها العدالة الدولية وسيادة القانون.

السيدة برنس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر الرئيس ميرون رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والرئيس يونسن رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماها لنا اليوم وعلى استمرارهما في الخدمة. ونشكر القاضي ميرون على عمله بصفته رئيسا لكل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية. نحن نفخر به لعمله قاضيا، نعتبره عملاقا في مجال العدالة الجنائية الدولية. ونرحب بالقيادة القوية والقيمة للرئيسين.

منذ آخر إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن، بدأت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين العمل بنجاح في تموز/يوليه في فرع أروشا، وأصدرت بالفعل قرارها الأول. أحالت إلى محاكم رواندا قضية الهارب من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا فينياس مونياروغاراما، القائد العسكري السابق في الجيش الرواندي المتهم بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، والتواطؤ على الإبادة الجماعية، والتحريض المباشر والعلني على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وتهم متعددة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

نحن نرحب باستعداد رواندا الفصل بتراهة في القضايا التي تحال إليها ونشيد بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لترتيب رصد المحاكمات في رواندا. إن تعزيز القطاع القانوني والقضائي الوطني من شأنه تعزيز سيادة القانون والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة. وندعو جميع الدول، ولا سيما

تلك في منطقة البحيرات الكبرى، إلى المساعدة في إلقاء القبض على الفارين المتبقين وتقديمهم إلى العدالة، سواء من خلال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو آلية تصريف الأعمال المتبقية أو محاكم رواندا. إن أولئك الذين يأوون الفارين يعرضون أنفسهم للخطر ويؤخرون فحسب أمرا محتوما. ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مواصلة البحث عنهم والتعاون في هذه الجهود.

تثني الولايات المتحدة مرة أخرى على جهود رئيسي المحكمتين الجنائيتين لجهودهما في سن إجراءات للتدبير والإدارة لتحقيق وفورات في التكاليف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وجهودهما في نقل المهام المتبقية للمحكمتين إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. تكتسي جهودهما أهمية خاصة، بالنظر إلى عدم إمكانية التنبؤ بعملية المحاكمة، التي يمكن أن تؤثر على مدة المحاكمات ونفقاتها وإجراءات الاستئناف. ونؤكد مرة أخرى على حاجة مجلس الأمن إلى التحلي بالمرونة في هذا الصدد.

وفي ما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نلاحظ أن محاكمة غوران هادزيتش بدأت الأسبوع الماضي.

كان هاديتش آخر من قبض عليه من الذين وجهت إليهم لائحة اتهام أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومحاكمته هي آخر محاكمة يُبدأ فيها. فجميع المتهمين أمام المحكمة الآن هم قيد المحاكمة أو حوكموا بالفعل. ونتطلع إلى تقرير المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في نهاية العام لكي نعلم المزيد عن جهود صربيا لمحاكمة من قاموا بإخفاء ملاديتش وهاديتش وغيرهما من الهاربين المطلوبين لهذه المحكمة، والذين أحبطوا المحاولات المبذولة لتقديمهم إلى العدالة هذا العدد الكبير من السنين. ويجب على حكومات المنطقة أن تعمل بمزيد من الدأب في سبيل تحقيق المصالحة، وتجنب الإجراءات والبيانات التي يراد منها تأجيج حالات التوتر بدلا من تهدئتها. وستكون لسجلات تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ومع بعضها البعض، فضلا عما تحرزه من تقدم بشأن العدالة المحلية ومبادرات المساءلة، أهمية حاسمة في هذا الصدد.

ونلاحظ أيضا أن ما يقرب من ٢٠ عاما قد انقضت منذ أنشأ مجلس الأمن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبعد ذلك المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ومنذ ذلك الحين، فصّلت هاتان المحكمتان مجموعة قوية من نصوص القانون الإنساني الدولي، وهما تمثلان إرثا قويا في الحرب الدولية ضد إفلات الذين يرتكبون الفظائع من العقاب. وقد حوكم المتهمون المدانون في إجراءات المحكمة حتى الآن وأدينوا بارتكاب عدد من أبشع الجرائم المعروفة للجنس البشري. وبفضل العمل الجاد من المحكمتين، وبفضل تمويل المجتمع الدولي لهما، يعرف العالم الآن عن تلك الجرائم، وتجري محاسبة مرتكبيها عن أفعالهم.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك الآن المحفوظات والسجلات العامة التي ستكون متاحة لأجيال قادمة، لتكشف عن قصص كانت لولاها ستضيع أو تظل مخبأة في الظل. ولهذه المعلومات أهمية بالغة في مكافحة الجهود المتضافرة لمن يسعون إلى الترويج لرواية تاريخية بديلة تتعارض مع الحقائق الثابتة قضائيا. وعلاوة على مكافحة الإفلات من العقاب، سوف تساعد مساهمات المحكمتين في مجالي بناء القدرات المحلية والتثقيف على تعزيز السلام والمصالحة على المدى الطويل. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي تمويل هذه المحفوظات وهذه الجهود المبذولة من اجل تعزيز المصالحة.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي على تقديم المساعدة في حماية السكان من الفظائع. ونواصل اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لحالات الفظائع

الجارية، ونحث الآخرين على القيام بذلك أيضا. كما يجب علينا تحسين أدواتنا الوطنية والجهود الجماعية المبذولة للوقاية والاستجابة والمساءلة، مع التركيز على النتائج العملية.

السيدة مورش سميث (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن صادق شكرنا وتقديرنا لرئيسي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضيان جونسن وميرون، على التوالي. وتتجلى في إحاطتيهما اليوم، إلى جانب تقريري المحكمتين المعروضين علينا (A/67/253 و A/67/214)، الجهود الدؤوبة للمحكمتين لإكمال ولايتيهما بنجاح. ولدينا اقتناع قوي بأن العدالة شرط أساسي لتحقيق المصالحة الوطنية والسلام الدائم. وإذ يقترب عمل المحكمتين من نهايته، ليس هناك شك في أنهما قد وضعتا أساسا قويا للسلام الدولي والعدالة الدولية من خلال تطويرهما وإنفاذهما للقانون الجنائي الدولي.

وقد تميز العام الماضي بإلقاء القبض على بقية الهاربين من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكان هذا سابقة تاريخية، برهنت على أنه يمكن في الواقع إقرار العدالة الدولية. وفي الوقت نفسه، أعربنا عن قلقنا البالغ إزاء العدد المرتفع نسبيا من أوامر الاعتقال العالقة الصادرة من محكمة رواندا. ولا يبدو، للأسف، أن هذا العدد قد انخفض خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والتعاون والدعم من بعض الدول الأعضاء، وفقا للتقرير السنوي لمحكمة يوغوسلافيا السابقة، ضروريان لإلقاء القبض على ثلاثة من الهاربين الذين لم يتم بعد القبض عليهم. غير أننا يجب أن نأخذ في الاعتبار أيضا أن ست قضايا أخرى ضد هاربين متهمين قد تمت إحالتها إلى رواندا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحث جميع الدول بقوة، ولا سيما في منطقة البحيرات العظمى، على تكثيف جهودها للمساعدة على ضمان إلقاء القبض على الهاربين التسعة المتبقين.

ويمثل اختتام إجراءات المحاكمة ضد باقي المتهمين دون تأخير، مع الاحترام الكامل للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة في الوقت ذاته، تحديا مشتركا لكلا المحكمتين. ونرحب بالتدابير التي اتخذتها المحكمتان لزيادة الكفاءة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونعرب عن تقديرنا لما حققتاه من تقدم كبير نحو الانتهاء من أعمال المحاكمة والاستئناف فيهما، على الرغم من القيود الخطيرة المتعلقة بالميزانية والتوظيف. ونحن جميعا ممتنون لموظفي المحكمتين لالتزامهم بالوفاء بولايتيهما.

وإذا أريد لهاتين المحكمتين أن تختتما ولايتيهما بنجاح، فما زال يجب أن تعتمدا على التعاون الكامل من جميع الدول، وعلى وجه الخصوص دول يوغوسلافيا السابقة ومنطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التي تبذلها رواندا، بدعم من الجهات المانحة الدولية، لتعزيز نظامها الوطني للقضاء الجنائي. وقد أتاح ذلك لمحكمة رواندا إحالة ثماني قضايا إلى رواندا لإجراء محاكمات وطنية، فيما يتصل باستراتيجية المحكمة للإنجاز. ونحن الآن على ثقة أن رواندا سوف تضع موضع التطبيق الالتزام الذى تعهدت به بشأن حسن نيتها وقدرتها على إنفاذ أعلى معايير العدالة الدولية واستعدادها لذلك.

ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا وبلدان يوغوسلافيا السابقة كان جيدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن القلق يساورنا إزاء المعلومات المتعلقة ببعض التصريحات السياسية التي يمكن أن تقوض آثار التوفيق بين النتائج القانونية والواقعية التي توصلت إليها المحكمة والجهود الوطنية لملاحقة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب.

والكفاح المستمر ضد إفلات مرتكبي جرائم الحرب خلال هذين النزاعين من العقاب هو مسؤولية مشتركة، ولن تنتهي بإنهاء المحكمتين أعمالهما. ولذلك فمن المهم تعزيز

المزيد من التعاون الفعال بين الدول، ولا سيما بين بلدان المنطقتين المعنيتين، وتعزيز قدرة المؤسسات القضائية الوطنية على التعامل الفعال مع العديد من حالات جرائم الحرب التي ما زال يتعين المحاكمة عليها.

وقد بدأ فرع أروشا من الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بالفعل عمله، وسيفتتح فرع لاهاي قريبا. وسلمت محكمة رواندا بالفعل ملفات الهاربين الثلاثة الرفيعي المستوى إلى المدعي العام للآلية. وسيسمح إنشاء الآلية لهاتين المحكمتين الرائدتين بإنهاء أعمالهما دون خشية من أن يسود الإفلات من العقاب. وبينما توشك ولايتا المحكمتين المخصصتين على الانتهاء، سوف تضطلع آلية تصريف الأعمال المتبقية بدور هام في ضمان إرثهما على المدى الطويل. ونثق أن عمل المحكمتين سيكون رائدا في المعركة المستمرة ضد الإفلات من العقاب..

السيد مانونغي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر للقاضي فاغن جونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والقاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على تقديمهما التقريرين السنويين لمحكمتيهما (A/67/253 و A/67/214). وننوه مع الامتنان بالتقدم المحرز في استراتيجيات محكمة رواندا ومحكمة يوغوسلافيا السابقة للانتهاء من أعمالهما خلال الفترة قيد الاستعراض.

ونغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لتهنئة الرئيس تيودور ميرون والمدعي العام حسن جالو على تعيينهما في الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. فهذه الآلية سوف تستفيد كثيرا من خبرتهما وتجربتهما.

ويلاحظ وفدي بارتياح التقدم الذي أحرزته كل من المحكمتين في التعجيل بإنجاز عملها وهي تقترب من النهاية. ونعرب عن تقديرنا لرئيسي المحكمتين والقضاة والموظفين على عملهم البارز في وضع الصيغة النهائية للنشاط القضائي ضمن الإطار الزمني المطلوب. وتبيّن تقارير المحكمتين التقدم الملموس المحرز حتى الآن.

ونلاحظ أنه فيما تكمل المحكمتان ولايتيهما، لا يزال التوظيف واستبقاء الموظفين يشكلان تحديين كبيرين لعمل المحكمتين. وبينما نحيط علما مع التقدير بالتدابير التي اتخذها إدارة الشؤون الادارية لكفالة الاستبدال السريع للموظفين المغادرين، نشيد بالإنجازات الهامة التي قامت بها كلتا المحكمتين في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. لذلك، يؤيد وفدي نداء المحكمة الدولية لرواندا إلى الأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة الأخرى من اجل العمل الوثيق مع مسجّلَي المحكمتين في البحث عن سبل أكثر عملية للتصدي لمشكلة استنزاف الموظفين. ونحن نؤيد فكرة توفير الموارد الكافية لتمكين المحكمتين من استكمال عملهما في الوقت المناسب.

ويسر وفد بلدي أن المحكمتين واصلتا تطوير التفاعل والتعاون مع السلطات في يوغوسلافيا السابقة ورواندا لدعم محاكمة جرائم الحرب المحلية. ونتطلع إلى رؤية المزيد من تعزيز هذا التعاون للمقاضاة على جرائم الحرب، في محاولة لوضع حد للإفلات من العقاب.

وسيكون من المفيد أيضا التعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لنقل الأفراد الذين إما أدينوا أو تمت تبرئتهم، أو أولئك الذين أنهوا أحكامهم. ويبذل رئيس المحكمة الدولية لرواندا جهودا لإيجاد دول مضيفة لبعض الأشخاص الذين برّئت ساحتهم وهم تحت حماية المحكمة في أروشا. ومسألة نقل الأشخاص الذين برّئت ساحتهم والمحكوم عليهم تتصف بالاستعجال نظراً لإنهاء عمل المحكمة المعلّق. وندعو الدول الى النظر بشكل إيجابي في طلب المحكمتين لمزيد من الدعم والتعاون. ونناشد أيضا الدول الأعضاء توفير التعاون الكامل

في كفالة أن يمثل الهاربون الذين ما زالوا مطلَقي السراح أمام العدالة في نهاية المطاف.

وإنشاء الآلية الدولية لتصريف الاعمال المتبقية هام لاستمرار حماية حقوق الضحايا والشهود والأشخاص الذين تحاكمهم المحكمة الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وللمحافظة على إرث المحكمتين. واسمحوا لي أن أشيد بالترتيبات العملية التي وضعها الأمين العام، عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، بغية التأكد من بدء عمليات الآلية الدولية لتصريف الاعمال المتبقية للمحكمتين. وإعداد ميزانية الآلية المتبقية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وصياغة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المتعلقة بها يشهدان على تلك الجهود، التي تُوجت بافتتاح فرع الآلية في أروشا بتاريخ ١ تموز/يوليه. ونود أن نشيد بالمحكمة وبمكتب الشؤون القانونية لمساهمتهما في هذا المسعى.

ومع الخطوات النشطة التي يتخذها الأمين العام ورئيس الآلية، نحن على اقتناع راسخ بأن فرع الآلية في لاهاي سيبدأ عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، كما كان مقرراً. ومرة أخرى ندعو الأمم المتحدة الى تقديم الدعم اللازم لجعل أداء هذه الآلية سلساً.

وبوصفنا البلد المضيف لفرع الآلية في أروشا، نعرب عن تقديرنا للمجتمع الدولي تجاه الأمانة والثقة الممنوحتين لحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، ولا سيما تجاه جعل إطلاق الآلية أمراً ممكناً. وتظل تنزانيا مرة أخرى مستعدة ومتأهبة لتنفيذ التزاماتها. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف نواصل متابعتنا الوثيقة لجميع المسائل المعلقة المتصلة ببناء فرع الآلية في أروشا على الأرض المخصصة لها، على النحو العاجل الذي تستحقه. وتكرر حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة دعمها المتواصل للآلية الدولية لتصريف الاعمال المتبقية.

وفي الختام، إن المحكمتين اسهمتا اسهاماً جديراً بالثناء في تطوير القانون الجنائي الدولي خلال عقدين من عمرهما. وبينما عمل المحكمتين المخصصتين يصل الى نهايته، تبدأ الآلية الدولية لتصريف الاعمال المتبقية بالتبلور. ولقد وفرت الإجراءات والقرارات والأحكام الصادرة عن المحكمتين توجيهات لا غنى عنها للمحاكم الوطنية والدولية. والدروس المستفادة تساعد في نشر سيادة القانون وتطبيق القانون الجنائي الدولي. ويعود الامر الآن للمجتمع الدولي كي يكفل نجاح ذلك الإرث من خلال آلية تصريف الاعمال المتبقية.

السيد ستارسيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن ابدأ بالترحيب برئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي تيودور ميرون، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي آغن جونسن، وبتوجيه الشكر اليهما على عرضهما التقريرين السنويين للمحكمتين (A/67/253 و A/67/214).

في ما يتصل بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أود أن أشير إلى أن جميع الوكالات الحكومية في جمهورية صربيا المسؤولة عن التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تقيم علاقات مهنية جيدة مع ممثلي المحكمة الدولية وأفرقة الدفاع على حد سواء. إن هذا التعاون مستمر وسلس وناجح. ويعتقد بلدي أنه تم بلوغ التعاون الكامل بين صربيا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وباعتقال غوران هاجيتش في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١ ونقله إلى لاهاي، تكون صربيا قد أكملت تعاونها مع محكمة يوغوسلافيا السابقة بشأن نقل المتهمين. فلقد نقلت إلى المحكمة ٤٥ من أصل ٤٦ شخصاً متهمين بارتكاب جرائم حرب؛ وتوفي شخص واحد قبل أن يتم نقله. وكان من بين أولئك الأشخاص رئيسان سابقان للبلد، ورئيس سابق للوزراء، ونائب رئيس الوزراء السابق، وثلاثة رؤساء للأركان العامة السابقين في الجيش اليوغوسلافي، ورئيس سابق لجهاز أمن الدولة، وعدد من الجنرالات العسكريين وجنرالات الشرطة.

وتتفهم صربيا تماما اهتمام المحكمة بشبكة ما يسمى بتقديم العون الى الهاربين. إن تعقّب الأشخاص الذين شاركوا في مساعدة الهاربين يتصف، أولاً وقبل كل شيء، بأهمية كبيرة لبلدي، ومن باب أولى لأن هذه المسألة ألقت بثقلها على موقف صربيا الدولي لفترة طويلة من الزمن. وعلى الرغم من اعتقادنا أن التحقيق مع المشتبه فيهم والاهتمام بمعاملاتهم مسألة داخلية تُعنى بها المحاكم الوطنية، سوف تواصل السلطات الصربية المختصة تقديم المعلومات على أساس منتظم إلى مكتب المدعي العام بحسن نية حول النتائج التي يتم احرازها.

يواصل بلدي التعاون مع دوائر المحكمة، ومكتب المدعي العام والأمانة العامة، وكذلك مع أفرقة الدفاع فيما يتعلق بالوثائق، ومحفوظات الدولة، والشهود. وقد استوفيت تقريبا جميع الطلبات في هذا الصدد. ولا تزال الطلبات التي قدمت مؤخرا طور الاستجابة لها، ويجري النظر في الطلبات الجديدة بدون تأخير. وستواصل صربيا الحفاظ على المستوى الذي حقق في ذلك التعاون مع المحكمة.

وتلتزم صربيا بإثبات الحقيقة الكاملة عن الجرائم التي ارتكبت خلال النزاعات المسلحة في أراضي يوغوسلافيا السابقة، ويشمل ذلك معاقبة جميع المسؤولين عن الجرائم، بغض النظر عن جنسيتهم أو جنسية الضحايا. لذلك، صربيا عاقدة العزم على الحفاظ على المستوى الذي حقق من التعاون مع المحكمة في المستقبل أيضا، بما في ذلك إرساء التعاون مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

إن النتائج التي حققتها صربيا من تعاونها مع المحكمة، بما في ذلك كون المحاكم الوطنية الصربية نظرت حتى الآن في قضايا ٣٨٩ شخصا متهما بارتكاب جرائم جنائية ضد القانون الإنساني الدولي، دليل دامغ على إسهام بلدي في تحقيق الغايات والأهداف المرجوة من استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فضلا عن عملية تطبيع العلاقات في المنطقة.

اسمحوا لي أن أقول أيضا إن بلدي يؤكد أن تعاوننا الناجح مع المحكمة يمنحنا كل الحق في الاستمرار في الإصرار على إجراء تحقيق فعال في إدعاءات بجرائم قتل الأشخاص بغرض الاتجار بالأعضاء البشرية، التي ارتكبها ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو. تتوقع صربيا أن تجرى التحقيقات الحالية بمهنية ونزاهة وكفاءة في ادعاءات بارتكاب جرائم الحرب الواردة في تقرير السيد ديك مارتي المقرر الخاص لمجلس أوروبا الصادر في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، من أجل إثبات الحقيقة وتقديم الجناة إلى العدالة. سيواصل بلدي الإصرار على ذلك.

السيد بانين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر رئيسي المحكمتين على عرضهما تقريريهما. ونقدر المعلومات المستكملة عن التقدم المحرز في أعمال الهيئتين في المرحلة النهائية من ولايتهما الحالية، المقدمة إلى حد كبير في سياق افتتاح فرع رواندا للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في تموز/يوليه والافتتاح المقبل لفرع يوغوسلافيا. ننوه في هذا السياق بالجهود التي تبذلها قيادة المحكمة لإطلاق آلية تصريف الأعمال المتبقية في الوقت المحدد وإعداد نظام المحكمة الداخلي على نحو فعال وتعيين ما يلزم من موظفين. وعلاوة على ذلك، يستحق موظفو المحكمتين الثناء على عملهم المتواصل في المحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية.

تختص المحكمتان الآن بمهمتين مترابطتين بغية الاستكمال الفعال للعناصر المتبقية من ولايتهما وإتمام عملهما وفقا للجدول الزمني المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، الذي يدعو إلى سرعة إحالة القضايا إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، التي بدأ تنفيذها بالفعل، وإلى الهيئات القضائية الوطنية،

وتعكف المحكمتان على إقامة العدل بشكل جيد في نطاق ولايتهما القضائية. ففي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لا توجد تأخيرات كبيرة في النظر في قضيتي ملاديتش و هادزيتش. وقد وعدت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وذلك تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٠٥٤ (٢٠١٢)، باستكمال أعمالها بشأن قضية نغيراباتواري قبل نهاية عام ٢٠١٢. وستكون تلك قضيتها الأخيرة في إجراءات المحاكمات.

كان هناك شعور بالقلق حيال استئناف القضايا الذي سيظل للمحكمتين، وفقا لأحكام الانتقال من النظام الأساسي لآلية تصريف الأعمال المتبقية. وستواصل المحكمتان مواجهة صعوبة في الوفاء بالجدول الزمني للإجراءات القانونية. ونلفت الانتباه بشكل خاص للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لدعاوى الاستئناف المزمع تقديمها في قضايا برليتش وآخرين، وشيشيلي، وتوليمير. وربما كان ينبغي نقل تلك القضايا إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، ولكن حتى وإن ظلت في محكمة الاستئناف، ينبغي استكمالها قبل نهاية عام ٢٠١٤.

ونأسف لعدم إحالة الطعون المقدمة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في قضيتي نيزييمانا ونزابونيمانا إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، على الرغم من توافر كل الظروف للقيام بذلك. كانت الفترات الزمنية بين مواعيد إصدار الأحكام، وتقديم الدفاع للطعون، وافتتاح فرع رواندا لآلية تصريف الأعمال المتبقية ضيقة مقارنة بالفترة الزمنية الإجمالية للإجراءات القانونية، التي كانت طويلة. ومع ذلك، من شأن تلك الإحالة ألا تتيح لهما الحد من عبء العمل في محكمة الاستئناف فحسب، بل أيضا تسريع وتيرة أعمال آلية تصريف الأعمال المتبقية، وإعطائها الوقت الكافي للاستعداد قبل تلقي الطعون من المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة.

في الختام، أنوه بالدعم الكبير الذي تتلقاه المحكمتان من الدول في المنطقتين. وقد أثبتت صربيا مستوى عاليا من التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. شرعت صربيا في إجراء تحقيقات في كيفية تمكن جوران هادزيتش وراتكو ملاديتش من الفرار فترة طويلة على أراضيها. ولا ينبغي أن تخضع نوعية التحقيقات بأي حال من الأحوال إلى التشكيك، لا سيما مع مراعاة أن هناك بالفعل ما يكفي من المشاكل بل مشاكل أكثر خطورة مرتبطة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. كما نوافق على القرار العملي الذي اتخذته رواندا، التي تعاونت بهمة مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من خلال توليها النظر في قضايا خاضعة لولاية المحكمة القضائية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذين البندين من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بالتقرير السنوي السابع عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بالتقرير السنوي التاسع عشر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في بندي جدول الأعمال ٧٢ و ٧٣؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.